E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/2
30 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الرابعة
١٨ نيسان/ابريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الاجتماع الرفيع المستوى

تقرير المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عن دورته الرابعة

(نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي	١ -١٩	٣
أولا - تعبئة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة	٢٠-٥١	٥
ألف- مقدمة	٢٠-٢٢	٥
باء- المساعدة الإنمائية الدولية الرسمية	٢٣-٢٧	٦
جيم- المساعدة الإنمائية الرسمية والتنمية المستدامة	٢٨-٣٣	٧
دال- التمويل من القطاع الخاص	٣٤-٤١	٨
هاء- معالجة الديون، لا سيما في أكثر البلدان حرمانا من المزايا	٤٢-٤٤	١٠
واو- مرفق البيئة العالمية والتنمية المستدامة	٤٥-٤٧	١٠
زاي- المصادر الجديدة والابتكارية	٤٨-٥١	١١

* E/CN.17/1996/1.

95-32783 120296 120296

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانيا -	تعزيز التعاون والتنسيق من أجل التنمية المستدامة	٥٢-٦٦	١٢
ألف-	مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة	٥٢-٥٩	١٢
باء-	الاتفاقيات الدولية	٦٠-٦٢	١٣
جيم-	التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة	٦٣-٦٦	١٣
ثالثا -	التحالفات بين منظومة الأمم المتحدة وبين الشركاء غير الحكوميين	٦٧-٧٢	١٤
رابعا -	دور المجلس وبرنامجه في المستقبل	٧٣-٨٧	١٧
ألف-	منظورات مكتب اللجنة المستدامة والأمين العام .	٧٣-٨٠	١٧
باء-	مواضيع للتدارس في المستقبل	٨١-٨٦	١٨
جيم-	الجدول الزمني	٨٧	٢٠
خامسا -	تنظيم الدورة	٨٨-٩١	٢١
	المرفقات		
الأول -	جدول الأعمال		٢٢
الثاني -	بيانات السيرة الشخصية لأعضاء المجلس		٢٣

موجز تنفيذي

١ - عقدت الدورة الرابعة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتناولت الدورة ثلاثة مواضيع هي: حشد التمويل لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة؛ وإقامة تحالفات بين الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين.

٢ - واجتمع المجلس مع الأمين العام في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي اليوم نفسه، اجتمع مع رئيس ومكتب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٣ - واتبع المجلس، في دورته الرابعة، أسلوبا مختلفا للعمل. فأولا، صممت الورقات التي تم اعدادها لتبرز قضايا ومشاكل معينة تتعلق بالمواضيع الثلاثة المذكورة أعلاه. وثانيا، قامت مجموعة من ممثلي هيئات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص بتقديم تقارير كما شاركوا في المناقشة. وقد أسفر ذلك عن عقد سلسلة من المناقشات الجادة والدينامية.

٤ - وشعر المجلس بقلق عميق ازاء انخفاض الدعم الذي تقدمه الحكومات المانحة للمساعدة الانمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أنه اعترف بأنه لا يمكن عكس اتجاه هذه الحالة عن طريق كلمات أو مناشدات تصدر عن الأمم المتحدة أو أي منتدى آخر، بل عن طريق القيادة السياسية المستنيرة المدعومة بالرأي العام في الدول المانحة. وهذا سيتوقف، بدوره، على اثبات أن المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف جزء من سياسة ناجحة من جميع النواحي تعود على المانحين والمتلقين بنفع يبرر ما ينفق في إطارها من الناحية المالية، وعن طريق تعزيز السلام والأمن العالمي، على حد سواء.

٥ - وينبغي أن توضع استراتيجية جديدة للمساعدة الانمائية الرسمية تطبق معايير واضحة ومقبولة دوليا، بما في ذلك معايير للاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتركز على الأساس المنطقي للاستدامة بدلا من فرض الشروط.

٦ - وتعد قوة التأثير أمرا هاما لهذه المنافع. وينبغي أن توزع المساعدة الانمائية الرسمية إما لتهيئة ظروف ملائمة لتمويل القطاع الخاص أو لجعل استثمارات القطاع الخاص أكثر جاذبية.

٧ - وحتى إذا حدث تحسن جذري في جاذبية المساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز مستمر لتدفقات الاستثمار في القطاع الخاص، فإن المجالات التي لديها احتياجات مالية كبيرة، وبخاصة في افريقيا، ستظل غير جذابة للاستثمار الخاص الأجنبي.

٨ - ومن الممكن أن تفعل الحكومات في هذه المناطق الكثير لمعالجة العوامل الجوهرية التي تسهم في عدم جاذبية هذه الاستثمارات ولكنها ستحتاج إلى مزيد من المساعدة لتتمكن من تلبية المتطلبات المالية للتنمية المستدامة التي سيلزم توفير موارد حقيقية جديدة وابتكارية، بما في ذلك موارد في العالم المتقدم النمو. وينبغي استحداث آليات لاجتذاب الاستثمار الخاص الأجنبي ودعم الحكومات المانحة دون تكبد أي مشاكل، وربما يكون ذلك من خلال قيام البلدان المتلقية بوضع أطر واضحة للسياسات العامة.

٩ - وهذه المصادر يمكن أن تكون (أ) رسوما تفرض مقابل استخدام حقوق الانتفاع المشتركة كالرسوم التي تفرض على السفر الجوي المتصل بالمسافة التي يتم قطعها وابتعاثات الطائرات أو الرسوم التي تفرض على النقل البحري؛ أو (ب) الضرائب الهامشية على المعاملات الرئيسية كالتحويلات المالية، كما هو في حالة ما يطلق عليه ضريبة توبن؛ أو (ج) الامتيازات، كجعل استثمارات القطاع الخاص في أكثر البلدان النامية فقرا خاضعة للخصم الضريبي في البلدان المتقدمة النمو التي تقع فيها الشركات المعنية أو معاملة المنتجات المستوردة لهذه الاستثمارات بحسبانها منتجات محلية ومن ثم غير خاضعة للحواجز المالية.

١٠ - إن إعادة توزيع التمويل من النفقات العسكرية إلى التنمية المستدامة، وهو ما يطلق عليه فوائد السلام، تفسح مجالا آخر، رغم أن التحقيقات في ميزانيات التسلح لم توجه حتى الآن في هذا الاتجاه. ومن شأن التحول إلى صناعة أكثر ثقافة وكفاءة إلى زيادة كفاءة استخدام الأموال. وأخيرا، فإن وقف الاعانات غير السليمة قد يؤدي إلى الافراج عن تمويلات كبيرة لصالح التنمية المستدامة.

١١ - وسيتم جمع الجزء الأعظم من الأموال اللازمة للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ولذلك، فعلى جميع البلدان أن تنظر في كيفية تعديل نظمها المالية وأولوياتها فيما يتعلق بالميزانية لتعزيز التنمية المستدامة؛ ويتعين عليها بوجه خاص أن تعيد النظر في الاعانات والأدوات الاقتصادية.

١٢ - ولا يزال تخفيف أعباء الديون الواقعة على كاهل أكثر البلدان فقرا أمرا ضروريا. ويمكن تدبر أمر عبء الديون بشكل أفضل عن طريق اجراء تعديلات داخل المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن يعاد النظر في تفاقم الديون من جراء التقلبات في القوة النسبية للعملات كجزء من برنامج عمل للأمم المتحدة.

١٣ - وهناك حاجة إلى العمل على ثلاث جبهات للقيام بما يلي (أ) استعراض استراتيجية المساعدة الانمائية الرسمية في البلدان المانحة؛ (ب) دراسة السياسات الوطنية في البلدان النامية؛ (ج) البحث عن تمويلات جديدة وابتكارية. أما إلغاء الديون واستخدام مرفق البيئة العالمي فكلاهما مهم ولكنهما ثانويان بالمقارنة.

١٤ - ويقوم البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز حاليا بتغيير نهجهما والدخول في شراكات مع العناصر المكونة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وخاصة على الصعيد الوطني وفي مجالات مواضيع معينة.

١٥ - بيد أن هناك حاجة إلى إدخال تغييرات في طريقة إدارة مؤسسات بريتون وودز لتزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقدر أكبر من التأثير على برامج سياساتها وتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الدول. وينبغي أيضا تقييم أثر القوة المتعاظمة للقطاع الخاص على هذه المؤسسات بوصفه مصدرا من مصادر الاستثمار في البلدان النامية. وينبغي أن يقوم مؤتمر الأطراف في الاتفاقيات الدولية للتنوع البيولوجي وتغيير المناخ ومكافحة التصحر بإعادة تحديد علاقات هذه الدول بمؤسسات بريتون وودز ومرفق البيئة العالمي.

١٦ - وينبغي تعزيز العلاقة التعاونية فيما بين هيئات الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية للعالم غير الحكومي. وهناك تأييد شبه عالمي لهذه الشراكات كما تم تحديد كثير من المبادئ التوجيهية والدخول في ترتيبات نموذجية.

١٧ - وينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقيات المذكورة أعلاه باستعراض آلية تعاونها مع العالم غير الحكومي، في حين يتعين على المجموعات الرئيسية أن تطور ترتيباتها الخاصة بالحوار والشراكة مع منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - وقد انتهت مدة عضوية أعضاء المجلس الحاليين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وهم يرحبون باعتزام الأمين العام استمرار المجلس بوصفه منتدى فكريا، وهيئة استشارية مستقلة، ومجموعة من ذوي النفوذ القادرين على العمل بوصفهم سفراء للأمم المتحدة في ميدان التنمية المستدامة.

١٩ - ويقترح المجلس على خلفائه أن ينصب تركيزه على الطاقة المستدامة وشبكات المواصلات، وأثر ثورة الاتصالات العالمية المتعددة الوسائط على التنمية المستدامة.

أولا - تعبئة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة

ألف - مقدمة

٢٠ - ما فتئت مناقشة التمويل الانمائي تركز تقليديا على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تسهيل الوصول إلى التدفقات المالية الدولية، وتعبئة الموارد المحلية، ووضع آليات مبتكرة.

٢١ - وقد اتبعت لجنة التنمية المستدامة نهجا مشابها مع اضطلاعها بمسؤولية اضافية تتمثل في رصد التقدم المحرز في بلوغ هدف الأمم المتحدة الداعي إلى تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية.

٢٢ - ولكي تكون المناقشة بشأن الاحتياجات التمويلية بناءة وتؤتى ثمارها، فإنها ينبغي أن تتبع نهجا متوازنا. أي أن المناقشة ينبغي أن تسلم بأهمية تسهيل الوصول إلى التمويلات الدولية، بما في ذلك المساعدة الانمائية الرسمية فضلا عن ضرورة احراز مزيد من التقدم في مشكلة الديون الخارجية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تقديم المساعدة لبناء المؤسسات من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية. وأخيرا، ينبغي استكشاف امكانات وضع آليات مبتكرة من أجل نقل التمويلات إلى البلدان الأكثر حاجة.

باء - المساعدة الانمائية الدولية الرسمية

٢٣ - لاحظ المجلس مع القلق الانخفاض الأخير والمستمر في المساعدة الانمائية الرسمية والذي يتنافى مع الالتزامات التي قبلتها الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ويرى أن التخفيضات التي حدثت في هذا المجال قصيرة النظر ويحتمل أن تتناقض مع المصالح الطويلة الأجل للبلدان المانحة.

٢٤ - ولا يمكن لتدفقات تمويل القطاع الخاص، التي أخذت في الازدياد، أن تعوض عن الانخفاض الذي حدث في المساعدة الانمائية الرسمية لأنها مركزة في عدد قليل من البلدان، وخاصة في آسيا، ومحكومة بتصورات للعائد الاستثماري وليس للحاجة. ولا تجتذب أفريقيا سوى نسبة ضئيلة من هذه الاستثمارات كما أن الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية لا تزال متدهورة.

٢٥ - وهناك أسباب محتملة عديدة للانخفاض في المساعدة الانمائية الرسمية، تشمل:

(أ) العلاقات العامة السيئة من جانب وكالات العون والبنك الدولي وغيره من المؤسسات التي لم تقم بتوصيل الانجازات الايجابية للمساعدة الانمائية الرسمية، كزيادة الانتاج الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والالمام بالقراءة والكتابة؛

(ب) عدم التصدي للتقارير الصحفية المعادية التي تركز على العدد القليل نسبيا للمشاريع غير الناجحة أو الهجمات التي يشنها بعض المنظمات غير الحكومية؛

(ج) الضغوط السياسية والمالية الوطنية التي تؤدي إلى اعادة تخصيص الموارد لمجالات تعد ذات أهمية سياسية أعظم شأنا؛

(د) عدم التشديد على أن المساعدة الانمائية الرسمية مكرسة إلى حد كبير للأنشطة الناجحة وأنها يمكن أن تقدم لتأمين قدر كبير من التمويلات الاضافية للقطاع الخاص وغيره من القطاعات.

٢٦ - ويجب اقناع الجمهور في البلدان المانحة بأن اعادة تقديم المساعدة الانمائية الرسمية وتخصيصها للتنمية المستدامة استثمار جيد يعود بالنفع على المانحين والمتلقين على حد سواء. وعليه أن يفهم بأن

هذا الدعم سيؤدي إلى تلافي انعدام الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى حدوث صراعات أهلية ومعاناة بشرية تستلزم قدرا من الانفاق على المعونة الانسانية وتؤثر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي. وتستلزم المصلحة الذاتية الابقاء على الأقل على المستويات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية. وما لم يفهم ذلك، لن تكون هناك أي احتمالات لعكس الاتجاه النزولي الحالي.

٢٧ - وتتمثل إحدى الأولويات الملحة في وضع استراتيجية جديدة للمساعدة الانمائية الرسمية تؤكد أهمية التنمية المستدامة وتبين كيفية تحقيق منفعة أفضل مقابل المبالغ التي تنفق، وعلى المانحين الثنائيين أن يركزوا على أكثر البلدان فقرا. ويتعين على عدد من البلدان التي تشهد نموا اقتصاديا مطردا، ولا سيما في آسيا، أن تكون قادرة على تمويل احتياجاتها في السوق ومن ثم الافراج عن مساعدة انمائية رسمية للبلدان الأشد حاجة، وعلى البلدان الحديثة التصنيع أن تقوم بدور متعاظم بوصفها داعمة للتنمية المستدامة، من خلال تعاونها مع البلدان في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية.

جيم - المساعدة الانمائية الرسمية والتنمية المستدامة

٢٨ - ويجب أن تتصدى الاستراتيجية الجديدة للمساعدة الانمائية الرسمية للانتقادات التي توجه لمحتوى المشاريع الانمائية التي تلقى عونا رسميا، والتي تقول بأن عددا من هذه المشاريع قد تم تقييمه على أساس معايير لا تضع في الاعتبار القيم البيئية والاجتماعية بدرجة كافية. ويجب أن تتضمن الاستراتيجية وضع معايير لتقييم المشاريع التي تجمع بين المكونات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومكونات الهياكل الأساسية.

٢٩ - وهناك حاجة ماسة لاستحداث مؤشرات للتنمية المستدامة يمكن تطبيقها على الصعيد الوطني للاسترشاد بها في صياغة المشاريع المقترحة وتقييم هذه المشاريع ورصد تنفيذها. وستتوقف أهمية المعايير المحددة على الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وينبغي اعتبارها أدوات مقيدة بوجه خاص للبلدان النامية ينبغي تطبيقها حسب أولويات كل بلد بالنسبة للتنمية المستدامة.

٣٠ - إن المطالبة بمشاريع مقترحة أفضل، تستند إلى دليل واضح بأنها ستؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي ألا تعني ضمنا فرض شروط جديدة. إذ أن الهدف يجب أن يتمثل في قيام البلدان التي تسعى إلى الحصول على المساعدة الانمائية إلى تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل أشكال المعرفة المتاحة لكي تقدم حجة قوية تسند مقترحاتها. وينبغي أن يكون الهدف هو المعقولية، لا المشروطية.

٣١ - وبرغم الضغوط الحالية، فإن كثيرا من المشاريع الجديدة يلقى الدعم. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تحسين تصميم المشاريع أن يقدم تغذية ارتجاعية خلال تلك العملية وأن يساعد بنفسه في توليد موارد اضافية.

٣٢ - ومن الممكن أن تكون القروض بدون فوائد لمدة عشرين سنة وسيلة فعالة إلى حد بعيد من وسائل تمويل التنمية المستدامة من خلال مشاريع جيدة الاعداد وذات عائد، كما هو الحال، على سبيل المثال، في مشاريع امدادات المياه. وينبغي أن تسدد المشاريع الممولة بقروض تكاليفها وأن تحقق مربحية عامة ودواما.

٣٣ - وتتمثل إحدى القضايا الأخرى التي ينبغي أن تعالجها الاستراتيجية الجديدة للمساعدة الانمائية الرسمية في الآلية التي ينبغي أن تتم من خلالها مناقشة المعونات. وعلى وجه التحديد، أينبغي أن تقوم منتديات أخرى بتكميل أعمال لجنة المعونة الانمائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتضيف قيمة للعملية الشاملة؟ وهل يتيعين على لجنة التنمية المستدامة أن توفر منتدى للتباحث حول كيفية تحسين فعالية استخدام المساعدة الانمائية الرسمية وكيفية استخدامها لضمان الحصول على موارد مالية محلية وخارجية إضافية من خلال مشاريع مبتكرة؟ وهل يتعين على اللجنة أن تعالج القضية الحساسة المتعلقة بكيفية توجيه مساعدات انمائية رسمية تساهلية بدرجة عالية إلى أكثر البلدان فقرا؟ وهل يتعين عليها أن تواجه صراحة الحاجة إلى اتباع نظام جيد للحكم وسياسات ملائمة في البلدان المتلقة؟

دال - التمويل من القطاع الخاص

٣٤ - مما يبعث على الترحيب تزايد تدفقات التمويل من القطاع الخاص الى البلدان النامية لما له من أثر في تعزيز اقتصاداتها. وفي ظروف معينة، قد يشكل التمويل من القطاع الخاص حافزا على التنمية أكثر مما تشكله المنح والقروض الحكومية. بيد أن نوعية هذا الشكل من الاستثمار والتنمية هي أمر بالغ الأهمية: فغني عن القول أنه ينبغي لها أن تفي بمعايير الاستدامة.

٣٥ - وينبغي تشجيع استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في التأثير على تدفق استثمارات القطاع الخاص الى البلدان النامية. ويلزم تنشيط الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. والمعونة الرسمية التي تقدم بأحجام متواضعة يمكن أن تجتذب ١٠ أمثال القيمة التي يستأثر بها الاستثمار في القطاع الخاص. ويمكن للحكومات أن توفر لبلدانها الأسباب التي من شأنها اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، ويمكنها أن تعتمد عموما على تأييد المجتمع المدني إذا قامت بما يلي:

(أ) إظهار الاستقرار السياسي والمساءلة؛

(ب) تهيئة المناخ الاقتصادي الجيد، مع الاحتفاظ بمعدلات تضخم معتدلة وعملة قوية؛

(ج) تيسير التنمية المستدامة للموارد الطبيعية عالية النوعية؛

(د) إتاحة قوة عاملة مدربة؛

(هـ) توفير بيئة داعمة في قطاع الأعمال، بما يعني انتهاج سياسات متوائمة على ألا ينطوي ذلك على إضعاف المعايير البيئية؛

(و) ضمان توفر الهياكل الأساسية الكافية، مثل الطرق، والتي ينبغي لها أن تفي على نحو ملائم بالمعايير البيئية الرفيعة المستوى؛

(ز) العمل كشركاء، وليس بالضرورة كمساهمين، وتشجيع المستثمرين في بلدانها.

٣٦ - ويمكن لمدونات قواعد السلوك المتفق عليها بالنسبة لإقامة الصناعات في البلدان النامية أن تفيد في توفير إطار واضح ومتسق بما يوفر الثقة لجميع الأطراف.

٣٧ - وينبغي للبلدان التي تقوم فيها صناعات متعددة الجنسيات أن تيسر الاستثمارات المتعلقة بهذه الصناعات في البلدان النامية (عن طريق ضمانات من قبيل ضمانات المخاطرة)، بشرط المحافظة على المعايير البيئية الرفيعة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو إزالة العوائق المتعلقة بالإعانات والتعريفات الجمركية التي تجعل المنتجات التي توفرها هذه الاستثمارات غير قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية.

٣٨ - ويمكن أيضا للابتكار في ميدان الصناعة أن يؤدي إلى النهوض بالتنمية المستدامة وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال تشجيع العمليات النظيفة عديمة النفايات. ويعد الوصول الى جيل عديم النفايات تقريبا هدفا عمليا في كثير من القطاعات، ومن شأن منع التلوث أن تكون له فوائده الجمة؛ وفي الصين، على سبيل المثال، فإن نصف التغييرات التي تم إدخالها من أجل الحصول على منتجات أنظف سددت ما دفع فيها من استثمارات في غضون ٦ أشهر.

٣٩ - والاتجاه نحو الصناعة الأنظف هي عملية مضمونة الكسب وينبغي أن توفر لها الأموال لأنه يمكن عن طريقها تجنب أسلوب "المكافحة عند المصب" وهو باهظ التكلفة، كما أنه يقلل من الأضرار البيئية.

٤٠ - ويمكن أيضا لإقامة الشراكات بين الصناعة والحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية أن يحقق منافع متبادلة نتيجة لتبادل المعلومات، وزيادة المعرفة، واتخاذ تدابير أكثر فعالية واقتصادا.

٤١ - والتحول الى القطاع الخاص، في حد ذاته، ليس من شأنه بالضرورة أن يحقق مزيدا من التنمية المستدامة أو الصناعة الأنظف، وإن كان قادرا على ذلك. وحيثما يتم تحويل صناعة ما الى القطاع الخاص، ينبغي أيضا توزيع تدفقات التمويل من أجل جعل هذه الصناعة أنظف وأكثر كفاءة.

هاء - معالجة الديون، لا سيما في أكثر البلدان حرمانا من المزايا

٤٢ - تحتاج مسألة عبء الديون المتعددة الأطراف بالنسبة لأشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية الى جعلها أكثر قابلية للمعالجة دون تقويض للسلامة المالية للمؤسسات المالية الدولية ولمهمة إعادة تدوير الأموال التي تضطلع بها. وسيتطلب ذلك زيادة التحويلات الصافية من المؤسسات المالية الدولية عن طريق نوافذ التمويل التساهلي، مثل مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الانمائية الدولية.

٤٣ - وسيلزم اتخاذ تدابير خاصة بالنسبة للبلدان النامية ذات المديونية العالية والمنخفضة الدخل والتي عليها متأخرات كبيرة، وهي تدابير من قبيل تمديد آجال الاستحقاق في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز. وسيكون من المهم، بالإضافة الى ذلك، أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها إزاء المؤسسة الانمائية الدولية في الوقت المناسب، وأن تكون على استعداد الى إعلان التعهدات المناسبة للتغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية المحدد لها أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٤٤ - وقد تتضاعف الآثار الناجمة عن أعباء الديون بسبب التغييرات في القوة النسبية للعملات، وهي مشكلة تعوق قدرة بعض البلدان حديثة التصنيع على تقديم المساعدة الى البلدان النامية الأخرى. وينبغي للأمم المتحدة أن تدمج في برنامج أعمالها دراسة لعوامل الاقتصاد الكلي التي أثرت على أسعار الصرف الحالية والتي تعد من أسباب عدم الاستقرار، وربما ينبغي لها كذلك أن تتولى إجراء استعراض سنوي لاحتمالات الاقتصاد العالمي، ويتناول بالنظر هذه المسائل. وينبغي أن يكون من أهداف هذا الاستعراض إيجاد عملية أكثر اتساقا لتعديل موازين مدفوعات البلدان في مختلف مراحل التنمية.

واو - مرفق البيئة العالمية والتنمية المستدامة

٤٥ - يحظى مرفق البيئة العالمية بأهمية خاصة لأنه المجال الوحيد للتمويل الجديد الذي يتم توفيره لتلبية الاحتياجات الإضافية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١. وهو تمويل هزيل إذ يبلغ بليونين من دولارات الولايات المتحدة بالمقارنة مع المبلغ المطلوب وهو ١٢٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. لكن هذا المبلغ نفسه يمكن توزيعه لتوليد حفز كبير. على أن هذا الأمر يجب أن يتم بصورة حقيقية: ذلك أن ربط أي مشروع لمرفق البيئة العالمية بمشروع للبنك الدولي قد لا يفي بهذا المعيار اذا كان كلاهما قد تم المضي فيه بالفعل.

٤٦ - ومرفق البيئة العالمية ليس في المقام الأول صندوقا للتنمية المستدامة. ولكنه، بالأحرى يعالج المسائل ذات الأهمية الضرورية بالنسبة للتنمية المستدامة: فهو مصمم لمنع التدهور العالمي الطويل الأجل الذي يمكن أن يهدد عملية التنمية برمتها.

٤٧ - وهناك حاجة الى إلقاء نظرة فاحصة الى مرفق التنمية العالمية، وبخاصة بوصفه وسيلة لدمج الأولويات العالمية والوطنية. ومرة أخرى، فإن وجود معايير ومؤشرات متفق عليها بالنسبة للتنمية المستدامة يمكن أن يسهل من أعمال مرفق التنمية المستدامة.

زاي - المصادر الجديدة والابتكارية

٤٨ - هناك دوران تقوم بهما الضرائب البيئية والصكوك الاقتصادية الأخرى، وهما: أنه يمكن لها أن تكون آلية بالغة الفعالية لتأمين الامتثال للمعايير البيئية، ويمكن أيضا أن تكون مصدرا للإيرادات. ومن الواضح أن هاتين الوظيفتين قد تكونا متضاربتين؛ وبمرور الوقت، ينبغي للوظيفة الأولى أن تؤدي الى تقليل التكاليف الى أدنى حد وتوفير أدنى عائد للخزينة العامة.

٤٩ - ومن شأن إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة أن يوفر موارد كبيرة يمكن توزيعها بصورة أكثر إيجابية من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وهناك حاجة الى إيلاء المزيد من النظر لفرض رسوم على مستعملي الخدمات البيئية، مثل استعمال المياه، والمرافق الصحية، والطرق. وهذا النهج، الذي يمكن بسهولة تخفيف آثاره على الفقراء عن طريق فرض رسوم متباينة، من شأنه أن يعزز الاستخدام الاقتصادي للموارد.

٥٠ - وينبغي استكشاف مخططات ابتكارية أكثر اتساما بالجرأة، مثل فرض رسوم على النقل الجوي، وذلك استنادا الى استهلاك الوقود وانبعاثاته وليس على عدد الأميال المقطوعة، أو ضريبة على مبيعات الأسلحة، أو الضريبة المقترحة على الصفقات المعقودة بالعملات الأجنبية (أو ما يسمى بضريبة توبين). وحتى على أقل مستوى، فإن هذه الضريبة الأخيرة يمكن أن توفر موارد كبيرة من أجل المعونة الدولية للتنمية المستدامة.

٥١ - ويجري الحديث عادة عن إعادة توزيع الإنفاق على الأسلحة كمصدر محتمل لتمويل التنمية المستدامة (ما يسمى عائد السلام). وفي السنوات الأخيرة، كان هناك انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في النفقات العسكرية، لكن هذا العائد لم يحقق المرجو منه في الاستثمار في التنمية المستدامة. وحتى الآن، فإن الإنفاق على الأسلحة في جميع أنحاء العالم يبلغ مجموعه قرابة ٨٠٠ بليون دولار سنويا، أي ما يعادل مجموع دخل نصف سكان العالم. وينبغي على وجه الاستعجال استكشاف فرص إعادة استثمار بعض هذا التمويل في التنمية المستدامة.

ثانيا - تعزيز التعاون والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

ألف - مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة

٥٢ - كانت هناك انتقادات عديدة للسياسات والنهج التي يتبعها البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز الأخرى، ولانفصالها عن الأمم المتحدة، ولأخذها، فيما يبدو، بأولويات مختلفة الى حد ما فيما يتعلق بالسياسة، وبخاصة بالنسبة للتنمية المستدامة.

٥٣ - ومن الواضح أن دور وعمل البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز الأخرى آخذان في التغيير. ومن الواضح أيضا أن هناك حاجة الى إقامة شراكات جديدة مع منظومة الأمم المتحدة. ويعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة وثيقة مع لجنة التنمية المستدامة كما أن لهما إسهامهما في لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات.

٥٤ - وتبين التجربة أن التعاون والتنسيق يحققان نجاحا طيبا الى حد كبير على المستوى القطري وبشأن مسائل معينة (مثل إدارة الموارد المائية)، حيث يعمل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة وثيقة، أكثر مما يتحقق من نجاح في المحافل التي تتناول جداول أعمال ذات طابع عام بشكل كبير. ويمكن أيضا للتعاون الإقليمي أن يكون على درجة كبيرة من الفعالية - كما هي الحال في أوروبا، حيث ساهم البنك والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في خطة عمل لوزرن. وتشارك الآن هيئات خبراء غير حكومية في هذه الأنشطة التعاونية.

٥٥ - ومن الضروري أن تقوم الشراكات على المساواة. ومن شأن استقلالية نظم الادارة بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز ووكالات الأمم المتحدة أن يؤدي من وقت لآخر الى اتباع سياسات وبرامج سياسية مختلفة. وفي حين تعمل الأمم المتحدة استنادا الى مبدأ صوت واحد لكل دولة، فإن نظام التصويت في مؤسسات بريتون وودز يتنوع حسب القوة الاقتصادية للمساهمين. وفي حين لا يسعى تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية: التوصيات" (A/49/665)، الى إحداث تغيير في الإدارة الرسمية لمؤسسات بريتون وودز، فإنه يشير ضمنا الى أنها تقبل بدور داعم بصورة أكبر، وهو ما يعني بالتالي أن الأمم المتحدة ستحدد الكثير من البرامج السياسية لهذه المؤسسات. ويرى المجلس أنه حيثما يتعلق الأمر بالسياسة العامة، فإن مبدأ المساواة بين الدول الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة هو مبدأ صائب، بيد أن المؤسسات المالية ذات المساهمين قد تحتاج الى أساس مختلف تستند اليه في اتخاذ قراراتها.

٥٦ - وهناك حاجة الى تركيز التعاون الذي تقوم به مختلف الوكالات والمؤسسات. وفي واقع الأمر فإن لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات توفر آلية لتحديد مجموعات المؤسسات التي يمكن أن تعمل معا على أجدى صورة بشأن مواضيع معينة.

٥٧ - وهناك الآن مفاهيم مشتركة آخذة في الظهور بالنسبة لتكنولوجيا الاتصالات والسياسات، وستفيد في تحقيق التعاون. ويتسع نطاق الحوار. ويقوم الآن مجلس مرفق البيئة العالمية بإشراك وزارات البيئة والخارجية فضلا عن وزارات المالية، كما يضم أيضا المنظمات غير الحكومية.

٥٨ - وتظل هناك حاجة لأن يحدد هذا التعاون أهداف ومعايير التنمية المستدامة التي يمكن لجميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تتبعها. وللجنة التنمية المستدامة دور رئيسي في عملية التحديد هذه.

٥٩ - ومن شأن تزايد قوة القطاع الخاص كمصدر للاستثمارات في البلدان النامية، فضلا عن تزايد قوة الوكالات غير الحكومية العاملة في الميدان في إطار برامج إنمائية، من شأن ذلك أن يوجد أيضا حاجة الى قيام البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز الأخرى بالعمل بدرجة أقل من الاستقلال الذاتي، ولإمكانية أن تأخذ بدور أكثر تمكينا ودعما. ونظرا لتقلص المساهمات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التعاون التقني الممول من المنح، والتوسع في الأموال المقدمة للتعاون التقني الممول من قروض البنك، فقد نشأت حاجة الى استعراض التفاعلات بين هاتين المؤسستين في ذلك الميدان.

باء - الاتفاقيات الدولية

٦٠ - يجري حاليا تحديد العلاقات بين البنك الدولي والمؤتمرات المعقودة بين الأطراف وأمانات اتفاقيات تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر. ولكن هناك حاجة الى مزيد من التوجيه الواضح من مؤتمرات الأطراف بشأن ما تتوخاه من مؤسسات بريتون وودز.

٦١ - وفي حين يمكن لمرفق البيئة العالمية أن يقيم علاقات مستقلة مع الاتفاقيات المشار إليها أعلاه، فإنه يرتبط عموما بالبنك الدولي، ويسعى كلاهما الى ضمان أفضل حفز ممكن لتمويل المرفق.

٦٢ - ويعنى مرفق البيئة العالمية والاتفاقيات المذكورة أعلاه بالقضايا البيئية العالمية والإقليمية في إطار البرنامج العام لبرنامج التنمية المستدامة. ولكن عملهما له أهميته في تهيئة وصيانة سياق موات للتنمية المستدامة، وينبغي للروابط الوثيقة بين هذه الاتفاقيات وبين اللجنة أن تكفل وضع برامج متوائمة في هذا المجال.

جيم - التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة

٦٣ - هناك قدر كبير من التعاون الفعّال الذي يجري على أرض الواقع فيما بين الوكالات: ومن ذلك مثلا، التعاون القائم فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية ثم التعاون بين تلك الوكالات وبين منظمات غير حكومية وهيئات خبراء من قبيل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

٦٤ - وتتعاون وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بطريقتين: فهيئات الخبراء والهيئات المتخصصة تعمل في كثير من الحالات مع وكالات الأمم المتحدة لإصدار كتيبات، ووضع منهجيات، وإعداد تقارير، وبعضها يشارك في عمليات ميدانية. أما النوع الثاني من التعاون فيتصف بأنه أقرب الى الحوار العام الذي يؤثر على سياسات كلا الشريكين.

٦٥ - ولا شك أن ربط المؤسسات البحثية في شبكات من قبيل الفريق الاستشاري لمعاهد للبحوث الزراعية مع منظومة الأمم المتحدة يعود بفوائد مشتركة. وهذه الروابط شائعة في مجال العلوم ويمكن أن تطور فيما بين المؤسسات العاملة في مجال التنوع البيولوجي أو مكافحة التصحر. بيد أن من الأهمية بمكان أن تفي برامج هيئات الخبراء هذه باحتياجات مستعملي أبحاثها، وخاصة في البلدان النامية. وفي حين يحق للجهات المانحة تخصيص أموالها بأفضل طريقة تراها، فإن عليها أن تكفل الإنصات إلى رأي المستعملين، وأن يكون لهذا الرأي تأثير بالغ على توزيع المخصصات.

٦٦ - وقد توقف نجاح الفريق الاستشاري لمعاهد للبحوث الزراعية كثيرا على دور البنك الدولي بوصفه مانحا رئيسيا. وفي حالة وضع هذا النموذج لمراكز البحوث، فقد تحتاج آلية مرفق البيئة العالمية الى القيام بدور داعم مماثل.

ثالثا - التحالفات بين منظومة الأمم المتحدة وبين الشركاء غير الحكوميين

٦٧ - تم تحديد مجموعة كبيرة للغاية من المنظمات، ضمن فئات رئيسية عديدة، في جدول أعمال القرن ٢١ بوصفها شركاء أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه المنظمات رابطات وعناصر الحكم المحلي، بالإضافة الى الأعمال التجارية، والصناعة، والتجارة، والزراعة، والعمل، والمنظمات النسائية والشبابية، ومجموعات السكان الأصليين، والمجتمع العلمي، والمنظمات البيئية والإنسانية غير الحكومية.

٦٨ - وتشير الردود على الاستبيان الذي بعثه المجلس إلى وجود تأييد قوي لإقامة شراكات بين منظومة الأمم المتحدة والهيئات النشطة في العديد من الميادين المذكورة أعلاه. ويدور مزيد من النقاش حول أنجع السبل لبناء هذه الشراكات. على أن ثمة مطالب واسعة النطاق لتحقيق ما يلي:

(أ) تقديم هيئات الأمم المتحدة مزيدا من الدعم لما تضطلع به المنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها من نشاط على أرض الواقع لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ب) إنشاء منظومة الأمم المتحدة منتديات استشارية وغير ذلك من الآليات للاتصال بالقطاع غير الحكومي؛

(ج) زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة من خلال هيئة أو أكثر من هيئاتها المتخصصة، في المؤتمرات أو فرق العمل التي تشرف عليها الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛

(د) إنشاء منظومة الأمم المتحدة الأجهزة اللازمة لتدريب أفراد من الحكومات ومجتمع المنظمات غير الحكومية حتى يتسنى لهم الإسهام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(هـ) فتح باب المشاركة الكاملة لممثلي المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تُعقد في نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(و) مشاركة ممثلي الهيئات الدائمة التابعة للأمم المتحدة بصورة مباشرة في المبادرات التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية للقيام بأعمال على أرض الواقع لحماية البيئة، أو حفظها، أو إعادتها إلى ما كانت عليه، أو تنميتها بصورة مستدامة؛

(ز) إنشاء منتديات أو فرق عمل وطنية تكفل تعزيز مساهمات الحكومات في أعمال لجنة التنمية المستدامة؛

(ح) مشاركة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة مباشرة في الاتفاقات المبرمة بين الرابطات الدولية الخاصة بغية تقديم الدعم والتوجيه لها فيما تقدمه من مساهمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٦٩ - وقد أحرز تقدم كبير في بناء تحالفات بين منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، مما أثبت أن أيسر السبل لإنشاء شراكات يتاح حينما تقوم شبكة المنظمات غير الحكومية ذاتها بإنشاء الشبكات وتعتمد وثائق تفويض الممثلين. وقد تدعو الحاجة إلى تقديم الدعم لهذه الشبكات، وخاصة لغرض تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن الحصول على الأموال داخل شبكة المنظمات الحكومية ذاتها ومن الحكومات أيضا.

٧٠ - وهناك المزيد مما ينبغي القيام به لإنشاء هياكل داخل مختلف مجموعات المنظمات غير الحكومية، وليست جميعها مستعدة لقبول فكرة التمثيل في حوار مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى. وينبغي ألا يؤدي هذا التنسيق إلى الحد من التفرد والتنوع اللذين يُعتبران قوة لحركة المنظمات غير الحكومية، بل ينبغي أن يعزز قدرة هذه الحركة على أن تبعث برسالة واضحة إلى التجمعات الحكومية الدولية التي تقدم لها الدعم بدلا من فتح الباب على مصراعيه للمئات من الهيئات المختلفة.

٧١ - ويتزايد التعاون الميداني النشط بين كبرى منظمات الخبراء غير الحكومية وبين وكالات الأمم المتحدة. وهذا التعاون على مستوى الميدان يتطلب نهجا أكثر مباشرة من مجرد وضع شبكات وآليات لإشراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الأمم المتحدة. وقد قام العديد من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة بإنشاء نظم بيانات وعمليات ميدانية، ولها شراكات خاصة بها مع مجموعات عاملة على أرض الواقع، وخاصة في البلدان النامية. ويمكن بناء علاقات مع هذه الهيئات مباشرة وبصورة ثنائية، دون اللجوء إلى طرق التمثيل التي تتبعها المجموعات الرئيسية.

٧٢ - وينبغي الآن اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) أن تقوم وكالات الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات وغيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، المعنية بالتنمية المستدامة، باستعراض آليات تشاورها مع كبرى المنظمات غير الحكومية في قطاعاتها، وتنشئ منتديات ملائمة (ويفضل أن تكون برئاسة مشتركة وأمانات مشتركة)؛

(ب) أن يواصل مجتمع المنظمات غير الحكومية، من ناحيته، إنشاء أفرقة رئيسية وغير ذلك من الآليات لتنسيق جانبه من عملية الحوار؛

(ج) أن تعمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق الحوار مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، على تحديد الأماكن والظروف التي يرجح فيها أن يكون الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك التدريب) فعالا إلى أبعد حد من حيث التكلفة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؛

(د) أن تدرس وكالات الأمم المتحدة وبرامجها مدى إمكانية امتلاك القائمين على المنظمات غير الحكومية للبيانات، والمعلومات، والتكنولوجيات، والمعارف التشغيلية، كل في مجال اختصاصه، وأن تنشئ روابط لتقاسم هذه المعارف والتكنولوجيات مع تقديم التمويل، عند الاقتضاء؛

(هـ) أن تتفق وكالات الأمم المتحدة وبرامجها مع المجموعات الرئيسية في القطاع غير الحكومي، في مختلف ميادينها، بشأن كيفية إسهام هذه المجموعات على أفضل نحو في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد تحت إشرافها.

رابعا - دور المجلس وبرنامجه في المستقبل

ألف - منظورات مكتب اللجنة المستدامة والأمين العام

٧٣ - أكدت المناقشات التي أجريت مع مكتب اللجنة المستدامة وجود فرص للتعاون بين اللجنة والمجلس. وبإمكان المجلس أن يقوم بتحليل المسائل وتقديم آرائه ومقترحاته إلى اللجنة عن طريق الأمين العام. ومن المرجح أن يبلغ تأثير المجلس في وضع استنتاجات اللجنة أقصاه متى استطاع تقديم آرائه خلال فترة ما بين الدورات، وقبل أن تتخذ الحكومات مواقف ثابتة.

٧٤ - وقد أكد الأمين العام من جديد، في لقائه مع المجلس، أهمية المجلس من نواح ثلاث:

(أ) بصفته مستودعا للفكر يتمثل في أفراد يتمتعون بالخبرة والاستقلالية، والتجربة الطويلة مع كثير من المناطق والقطاعات المختلفة ذات الصلة بالتنمية المستدامة، ثم بالقدرة على تحليل المسائل وتحديد العوامل الحاسمة التي ينبغي تناولها؛

(ب) بوصفه هيئة استشارية لديها القدرة على تقديم مقترحاتها مباشرة إلى الأمين العام؛

(ج) بصفته فريقا قادرا على نقل أفكار الأمين العام ومواقف الأمم المتحدة إلى الجهات التي ينتمي إليها أعضاء الفريق وذلك بهدف تعبئة الدعم من هذه الجهات.

٧٥ - وقد أكد الأمين العام على خطورة المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة. فالمنظمة مفلسة من الناحية العملية، حيث لا يزال هناك مبلغ بليوني دولار مستحق الدفع من الدول الأعضاء، بعد أن تصاعدت تكلفة عمليات حفظ السلم من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٣,٦ بليون دولار، وهذه تكاليف تتحملها إلى حد بعيد الحكومات المساهمة بقوات. وأما الدول الأعضاء فمنشغلة بقضايا قصيرة الأجل، من قبيل النزاعات، بحيث لم تعد تهتم بالمفاهيم الطويلة الأجل، مثل الحاجة إلى تنمية مستدامة باعتبارها أساسا للأمن على المدى الطويل. والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تشكل آليات تجمع بين رؤساء الدول وتركيز الاهتمام على هذه المسائل الأساسية. وكذلك، فإن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ ستؤكد على المنظور الطويل الأجل.

٧٦ - وشدد الأمين العام على الحاجة الى إقامة روابط أفضل مع منظمات القواعد الشعبية في البلدان الأعضاء. ومن هنا تأتي مشاركة المجموعات الرئيسية بما فيها البرلمانيون، وممثلو المجتمع المدني، والعلماء، ورجال الأعمال. ويقر الأمين العام بالقوة الهائلة لمجتمع التجارة والأعمال، ويعرب عن أمله في أن ينشط

هذا المجتمع في التعاون مع أعضاء المجلس المنتمين الى تلك الدوائر وفي تعزيز الشراكات لصالح التنمية المستدامة.

٧٧ - ويوافق الأمين العام على أهمية استقرار أسعار الصرف، وأنه يتعين توجيه انتباه مجموعة الدول الصناعية الرائدة السبع الى ما تُلحقه تقلبات تلك الأسعار من أضرار بقدرة البلدان الحديثة العهد بالتصنيع على مساعدة الآخرين.

٧٨ - وساد الاتفاق على أن بإمكان المجلس أن يضطلع بدور في رصد مدى ترجمة المبادئ والأولويات التي حظيت بتأييد المؤتمرات الرئيسية الى أفعال. وعلى أعضاء المجلس أن يسعوا الى إقامة روابط وثيقة مع مجتمع رجال الأعمال، باعتباره كيانا عالميا تربط أجزاءه شبكات اتصالات جديدة وقوية. وعلى الأعضاء الذين تربطهم صلات بالدوائر غير الحكومية أن يسعوا الى كسب هذه الدوائر كحلفاء للأمم المتحدة، وأن يروجوا بنشاط لأعمال المنظمة؛ وثمة حاجة الى شراكات حقيقية بين الأمم المتحدة والهيئات غير التابعة للأمم المتحدة لتبادل التأثير والأنشطة في كلا الاتجاهين.

٧٩ - ويتمثل التحدي الحقيقي في تغيير النماذج الأساسية وبناء التزام جديد في مجتمع العالم. ومن شأن هذا أن يعود بتأثيره على الحكومات ويغير النهج التي تعتمدها. وبإمكان الروابط الجديدة بين المؤسسات أن تساعد في تسهيل هذه العملية. وينبغي نشر قصص النجاح التي يوجد منها الكثير، إلا أن هذا يتطلب إشراك وسائط الإعلام، باعتبار أن مجالات التغطية التي يصل إليها برنامج منشورات الأمم المتحدة، محدودة للغاية.

٨٠ - وشجع الأمين العام المجلس على النظر في توسيع نطاق المناقشة المتعلقة بالمسائل التي حددها، ربما من خلال عقد منتدى في مركز أو أكثر من مراكز الأمم المتحدة. وحث المجلس أيضا على مساعدته في تحديد المجموعات الرئيسية في العالم النامي التي يمكن أن تكون شركاء فعالين للأمم المتحدة. وأخيرا اتفق، على ضرورة السعي نحو إنشاء آليات جديدة ومبتكرة للتمويل. فلو توفرت نسبة ١٠ في المائة فقط من ميزانية الأمم المتحدة من ضريبة تجبى على صعيد عالمي، لأدى هذا الى تحقيق مكاسب هائلة من حيث الفعالية.

باء - مواضيع للتدارس في المستقبل

٨١ - تنتهي الولاية الحالية للمجلس، وكذلك فترة ولاية أعضائه، في تموز/يوليه ١٩٩٥. وعليه، فلا يسع المجلس سوى أن يقترح بنودا لينظر فيها من يخلفونه في مهمته.

٨٢ - وقد اقتُرحت في هذا الصدد مواضيع عديدة منها ما يلي:

(أ) تحقيق السلم والأمن من خلال التنمية المستدامة (مدعومة بمكاسب السلم)؛

(ب) إحداث تغييرات أساسية في أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة؛

(ج) اتباع نُهُج جديدة ومستدامة في قطاعي النقل والطاقة؛

(د) تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد، وخاصة لكفالة الأمن الغذائي؛

(هـ) العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة؛

(و) تعبئة الموارد اللازمة للتنمية المستدامة؛

(ز) مشاركة المرأة في التنمية المستدامة؛

(ح) أثر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على صنع القرار على الصعيد العالمي؛

(ط) دور وسائط الإعلام في تعزيز التنمية المستدامة؛

(ي) التوازن الأمثل بين أنظمة السوق الحرة وآلية التنظيم في السعي لتحقيق تنمية مستدامة.

وقد تم النظر بالفعل في الموضوعين (د) و (و)، في حين كان البند (ز) موضوعا للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد مؤخرا.

٨٣ - وقد أوحت المناقشات التي جرت مع الأمين العام بطرح بعض القضايا الموضوعية الأوسع نطاقا، التي تتقاطع الى حد بعيد لتشكل مصفوفة مع هذه المواضيع. وهي:

(أ) تحليل كيفية تغيير النماذج الاجتماعية الأساسية وعمليات التفكير في اتجاه التنمية المستدامة؛

(ب) إعداد خطة عمل لتعبئة المجموعات غير الحكومية الرئيسية كحلفاء للأمم المتحدة في تنفيذ "خطة للتنمية"؛

(ج) تعزيز دور مجتمع التجارة والأعمال بصفته عنصرا قياديا في التنمية المستدامة؛

(د) تحليل كيفية الإبقاء على زخم مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتنفيذ نتائجها.

٨٤ - وقد أحاط المجلس علما برغبة الأمين العام في أن يعمل المجلس بوصفه مستودا للأفكار وإسداء المشورة. ولا يجدر به أن يعمل على تجميع استعراضات وتحليلات شاملة للمسائل الرئيسية التي تعكف على دراستها هيئات خبراء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. بل ينبغي، أن يسعى الى الاسترشاد بهذه التحليلات وبنتائج المؤتمرات، وأن ينظر في المسائل الرئيسية التي يتم تحديدها في سياق التنمية المستدامة، وبحيث تتمثل نتيجة أعماله في تحليلات ومقترحات دقيقة تفضي الى اتخاذ إجراءات عملية. وينبغي أن يفيد المجلس من مركزه واستقلاليته وينظر في المسائل التي لا تكون الحكومات على استعداد لتناولها.

٨٥ - وقد كانت تجربة عقد الاجتماعات الحالية مع موظفي الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وقطاع الصناعة تجربة مجزية، عملت على تعزيز أعمال المجلس. وينبغي مواصلة هذا الحوار. وإن كان خليقا بالمجلس أن ينظر أيضا في اقتراح الأمين العام بعقد منتدى مفتوح أو جلسة استماع مفتوحة في موقع تابع للأمم المتحدة بالاقتران مع دورة يعقدها المجلس، وربما عقد اجتماع رئيسي أيضا، ويمكن تنظيم هذا الحدث في عام ١٩٩٦ أو عام ١٩٩٧.

٨٦ - وفي حين أقر المجلس بالحاجة الى الترويج لأساليب حياة وأنماط استهلاك مستدامة، فقد وافق على أن يقترح على خلفه النظر في إثنين من بنود جدول الأعمال أكثر تركيزا من حيث محور الاهتمام وهما:

(أ) إقامة شبكات مستدامة للطاقة والنقل؛

(ب) أثر الثورة العالمية للاتصالات المتعددة الوسائط على التنمية المستدامة.

ويمكن أن ينظر في هذين الموضوعين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ذلك لأن البند (أ) على وجه التحديد، ذو صلة كبيرة بنظر لجنة التنمية المستدامة في الغلاف الجوي باعتباره أحد القطاعات الواجب استعراضها لأغراض دورتها التالية. والبند يثير معضلات هامة في مجال السياسات، ليس أقلها ما يبدو من تعارض بين النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحقيقه انخفاض أسعار الطاقة، وبين الاستدامة التي قد يساعد ارتفاع أسعار الطاقة على تحقيقها من خلال توفير حوافز سوقية لحفظ الطاقة.

جيم - الجدول الزمني

٨٧ - سيشكل المجلس الجديد في تموز/يوليه ١٩٩٥. وسيتم التشاور حول مواعيد الاجتماعات مع الذين سيدعون الى عضويته، غير أن ثمة إطارا زمنيا مبدئيا يقضي بعقد هذه الاجتماعات في الفترة من ٧ الى

٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفي حزيران/يونيه أو آب/أغسطس من عام ١٩٩٦، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وربما في صيف عام ١٩٩٧، قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

خامسا - تنظيم الدورة

٨٨ - عقدت الدورة الرابعة للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وحضر المجلس اثنا عشر عضوا من أعضاء المجلس وهم: بريجيتا دال، ومارتن هولدغيت، وسابورو كواي، وفالنتين كوبتيوغ، وبولا كوفوريجي - أولوبي، ولورا نوفوا، و ر. س. باتاك، واميل سليم، وادوارد صوما، وكلاوس شواب، واديل سيمونز، ومصطفى طلبة، ولم يتمكن تسعة أعضاء من الحضور وهم: برنارد ت. شيدزيرو، وجاك كوستو، وتومي كوه، وسلسو لافير، وريتا لايفي مونتالتشيني، وماريا ديلوس انجيليس مارينو، وكو جيبينغ، وستيفان شميدهيني، وموريس سترونغ.

٨٩ - أما أعضاء المكتب الذين انتخبوا في الدورة الأولى لفترة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ فهم: برنارد شيدزيرو (الرئيس المشارك)، وبريجيتا دال (الرئيس المشارك)، ومارتن هولدغيت (المقرر).

٩٠ - وقد افتتح الدورة وكيل الأمين العام المسؤول عن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وقدم مدير شعبة التنمية المستدامة بالإدارة معلومات إحاطة موجزة الى المجلس عن الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة. وألقى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي كلمة أمام المجلس عن أعمال منظمته. وجرى تبادل للآراء بين الرئيس المشارك ومكتب لجنة التنمية المستدامة وأعضاء المجلس يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وألقى الأمين العام كلمة بالمجلس ثم عقد حوارا مع أعضاه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٩١ - وقدم الخدمات الفنية للدورة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وشملت هذه الخدمات تحضير عدد من مذكرات الاحاطة عن مختلف بنود جدول الأعمال. كذلك اتخذت الإدارة الترتيبات لعقد حوارات بين أعضاء المجلس وأشخاص خارجين من ذوي الرأي في هيئات مختلفة منها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي، ومجموعة النواب الأربعة والعشرين، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة روكفلر، وشركة ديبونت.

المرفق الأول

جدول الأعمال

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال.

٣ - تقرير عن الدورة الثالثة للمجلس.

٤ - المسائل الناشئة التي لا تشملها البنود الأخرى.

٥ - حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة.

٦ - تعزيز التعاون والتنسيق من أجل التنمية المستدامة.

٧ - التحالفات مع الشركاء غير الحكوميين.

٨ - أعمال المجلس في المستقبل.

٩ - تنظيم أعمال المجلس.

١٠ - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته الرابعة.

المرفق الثاني

بيانات السيرة الشخصية لأعضاء المجلس

الرئيس: برنار شيدزيرو (زمبابوي) - وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية. ومن المناصب الأخرى التي شغلها منصب نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وممثل مقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تلقى تعليما تخصصيا في كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (اقتصاد).

نائب الرئيس: بريجيتا دال (السويد) - عضو في البرلمان. وعضو اللجنة التنفيذية للحزب الديمقراطي الاجتماعي. وعضو المجلس الاستشاري للشؤون الخارجية. وقد شغلت فيما سبق مناصب وزيرة البيئة (١٩٩٠ - ١٩٩١)، ووزيرة البيئة والطاقة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ووزيرة الطاقة (١٩٨٢ - ١٩٨٦). وتلقت تعليما تخصصيا في السويد (تاريخ وعلوم سياسية).

المقرر: مارتين هولدغيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) - رئيس جمعية علم الحيوان في لندن. وتشمل وظائفه السابقة منصب مدير عام الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (١٩٨٨ - ١٩٩٤)؛ كبير علماء البيئة ونائب الأمين المختص بحماية البيئة، بإدارة البيئة في المملكة المتحدة (١٩٧٦ - ١٩٨٨)؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١٩٨٣ - ١٩٨٤). تلقى تعليما تخصصيا في المملكة المتحدة (علم الحيوان). مؤلف "A Perspective of Environmental Pollution" (١٩٧٩) وشارك في تحرير اثنين من المجلدات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حالة البيئة العالمية، ١٩٧٢ - ١٩٨٢ و ١٩٧٢ - ١٩٩٢.

الأعضاء:

جاك ايف كوستو (فرنسا) - رئيس المجلس المعني بحقوق الأجيال المقبلة؛ رئيس جمعية كوستو. وتشمل وظائفه السابقة منصب مدير متحف العلوم البحرية. تلقى تعليما تخصصيا في فرنسا (العلوم البحرية وايكولوجيا المحيطات). عضو الأكاديمية الفرنسية، وحائز على العديد من الجوائز والدرجات الفخرية لأعماله في مجال البيئة. وهو مخرج لثلاثة أفلام عن المحيطات. وألف أو شارك في تأليف ما يربو على ٥٠ كتابا، آخرها بعنوان Jacques Cousteau/Whales (١٩٨٨).

سابورو كاواي (اليابان) - رئيس مركز اليابان للتنمية الدولية. عضو اللجنة التنظيمية، بمجلس الأرض. شغل فيما سبق مناصب رئيس مؤسسة ساساكاوا للسلم؛ عضو مجلس معهد ستكهولم للبيئة. نائب رئيس ثم رئيس، مؤسسة كيزاي ديوكاي. وتلقى تعليما تخصصيا في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (قانون واقتصاد).

تومي كوه (سنغافورة) - سفير متجول، بوزارة الخارجية، شغل فيما سبق مناصب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة؛ سفير لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك؛ المفوض السامي لدى كندا؛ استاذ بكلية الحقوق، جامعة سنغافورة، وعميد الكلية؛ رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار؛ رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واللجنة الرئيسية التابعة لذلك المؤتمر. وقد تلقى تعليما تخصصيا في سنغافورة، والولايات المتحدة (قانون) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وكتب عدة مقالات بشأن قانون البحار، والعلاقات الدولية، والبيئة والتنمية، والأمم المتحدة والمفاوضات.

فالنتين كوبتيوغ (الاتحاد الروسي) - مدير معهد الكيمياء العضوية (نوفوسيبيرسك). رئيس فرع أكاديمية العلوم الروسية في سيبريا. وشغل فيما سبق مناصب رئيس جامعة نوفوسيبيرسك؛ وأستاذ (كرسي) الكيمياء العضوية وقد تلقى تعليما تخصصيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا (كيمياء). صاحب العديد من البحوث والدراسات العلمية في ميداني الكيمياء العضوية والمشاكل العامة المتصلة بالبيئة؛ أسس صحيفة Chemistry for Sustainable Development (١٩٩٣).

بولا كوفوريجي - أولوبي (نيجيريا) - خبيرة اقتصادية ومحاسبة قانونية، تلقت تعليمها المهني في نيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية: رئيسة المجلس التجاري للتنمية المستدامة، نيجيريا. ومن بين المناصب السابقة التي تولتها: رئيسة سلطة تنمية حوض نهر أوغون أوشون، نيجيريا، ورئيسة مصرف أفريقيا الموحد، وفرع لمصرف باريس الوطني وأمانة أصحاب المصارف، حيث كانت مسؤولة عن إنشاء مخطط ائتمان للنساء وأهل الريف. الأمينة المختصة بالتجارة والسياحة، بوزارة التجارة والسياحة الاتحادية.

كارلوس لافير (البرازيل) - الممثل الدائم للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وشغل فيما سبق مناصب أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وفقه القانون، جامعة ساو باولو؛ وعضو مجلس إدارة Metal Leve S/A Industria e Comercio. ووزير الخارجية؛ رئيس الوفد البرازيلي إلى الدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للعلم والتكنولوجيا. وهو مستشار خبير في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد تلقى تعليمه التخصصي في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية (قانون وعلوم سياسية). وله العديد من الكتب والمقالات في مجالات القانون الاقتصادي الدولي، والعلاقات الدولية، وفقه القانون والنظرية السياسية.

ريتا ليفي مونتالتشيني (ايطاليا) - خبيرة فوق العادة، معهد بيولوجيا الأعصاب، مجلس البحوث الوطني، وشغلت فيما سبق مناصب مديرة مختبر البيولوجيا الخلوية. استاذة بيولوجيا الأعصاب، بمعهد علم الأحياء، جامعة واشنطن. وقد تلقت تعليمها التخصصي في ايطاليا (بيولوجيا الأعصاب). وهي حاصلة على جائزة نوبل في الطب/علم وظائف الأعضاء وعلى العديد من الدرجات الفخرية. ولها دراسات علمية عديدة في ميدان بيولوجيا الأعصاب.

ماريا دي لوس انجيليس مورينو (المكسيك) - عضو بالكونغرس. وشغلت فيما سبق مناصب وكيلة الأمين المختص بالتقييم في أمانة البرمجة والميزانية؛ نائب مدير التخطيط، شعبة التوظيف، UCECA؛ نائب مدير دراسات توزيع الدخل، بأمانة العمل. تلقت تعليما تخصصيا في المكسيك وهولندا (التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي). مؤلفة كتاب Women in the Mexican Economy (١٩٦٦).

لورا نوفوا (شيلي) - رئيسة PARTICIPA. وهي مستشارة عامة وعضو في اللجنة التنفيذية وعضو المكتب القانوني فيليني ويرارازافال وبوليدو وبرونر (الأعمال المصرفية، الاستثمار الأجنبي، التعدين قانون الشركات)؛ وهي أيضا عضو في لجنة المصالحة الحقيقية. وقد تلقت تعليمها التخصصي في شيلي والولايات المتحدة الأمريكية (قانون).

ر. س. باثاك (الهند) - عضو فخري أقدم برابطة غراي الحقوقية، لندن: رئيس اللجنة التوجيهية الوطنية الهندية المعنية بقيادة برامج البيئة والتنمية. ورئيس تحرير Indian Journal of International Law. وشغل فيما سبق مناصب قاض بمحكمة العدل الدولية في لاهاي؛ وقاض بالمحكمة العليا في الهند؛ ورئيس المحكمة العليا بالهند؛ ورئيس المحكمة العليا في هيماشال براديش؛ وقد تلقى تعليما تخصصيا (القانون) في الهند. وله العديد من البحوث عن القانون الدولي وقانون البحار، ومواضيع أخرى من بينها بحث معنون Environmental Change and International Law: New Challenges and Dimension (١٩٩٣).

قو جيبينغ (الصين) - رئيس لجنة حماية البيئة، مؤتمر الشعب الوطني. وشغل فيما سبق مناصب، نائب رئيس لجنة حماية البيئة، رئيس مجلس إدارة وكالة حماية البيئة، بالصين، ورئيس بعثة الصين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تلقى تعليما تخصصيا (هندسة) في الصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. وله العديد من المنشورات بشأن القضايا البيئية من بينها منشوران أحدهما بعنوان: China's Environment and Development (١٩٩٣)، والآخر بعنوان: Studies on Environmental Services in China.

اميل سالم (اندونيسيا) - وزير الدولة لشؤون السكان والبيئة. شغل فيما سبق مناصب وزير الدولة لشؤون الإشراف على التنمية والبيئة؛ ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واستاذ في الاقتصاد، بجامعة اندونيسيا. وقد تلقى تعليما تخصصيا في اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية (اقتصاد). وهو حائز على جائزة ج. بول غيتي (الصندوق العالمي للأحياء البحرية، الولايات المتحدة). وهو أيضا مؤلف Pemerataan Pendapatan and Perencanaan (١٩٧٨)؛ و Pembangunan Berwawasan (١٩٨٦).

ادوارد صوما (لبنان) - المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد شغل أيضا منصب وزير الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة (١٩٧٠). وتلقى تعليمه التخصصي في لبنان وفرنسا (زراعة). وهو حاصل على العديد من الجوائز والدرجات الفخرية لأعماله في مجال الزراعة.

استيفان شميدهيني (سويسرا) - رئيس مجلس إدارة ANOVA Holding Ltd.، و UNOTEC Holding Ltd.، و NUEVA Holding Ltd. (وهي مجموعة أسرية استثمارية متعددة الجنسية)؛ وعضو مجلس إدارة ABB Asea Brown Boveri، وشركة SMH السويسرية لصناعات الالكترونيات الدقيقة والساعات، ومصرف يونيون في سويسرا ونستلة. كما أنه مؤسس ورئيس سابق للمجلس التجاري المعني بالتنمية المستدامة. وقد تلقى تعليما تخصصيا في سويسرا وإيطاليا (قانون) وهو مؤلف Changing Course: A Global Business Perspective on Development and the Environment (١٩٩٢).

كلاوس شواب (المانيا) - رئيس مجلس إدارة مؤسسة المحفل الاقتصادي العالمي؛ واستاذ إدارة الأعمال بجامعة جنيف. وقد شغل من قبل مناصب مدير عام Escher WYSS, S.A.؛ وأستاذ بمعهد الإدارة الدولي. وتلقى تعليما تخصصيا في سويسرا (هندسة واقتصاد) وله أربعة كتب والعديد من المقالات بشأن التنافسية على الصعيد العالمي ومسائل أخرى.

آديل سيمونز (الولايات المتحدة) - رئيسة مؤسسة جون د. وكاترين ت. ماك آرثر. وعضو لجنة الرئيس المعنية بنوعية البيئة؛ وعضو مجلس إدارة شركتي First Chicago Corporation و Marsh Maclennon. وقد شغلت من قبل مناصب رئيسة كلية هامبشير، في امهرست، ماساشوسيتس. وتلقت تعليما تخصصيا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (علوم سياسية). وهي حاصلة على العديد من الدرجات الفخرية. وكتبت واشتركت في كتابة العديد من المقالات بشأن افريقيا، والمرأة، والتعليم والسياسة العامة من بينها مقالان أحدهما بعنوان Modern Mauritius (١٩٨٢) والآخر Exploitation from 9 to 5: the Twentieth Century Fund Task Force Report on Working Women (١٩٧١).

موريس سترونغ (كندا) - رئيس مؤسسة Ontario Hydro وكبير موظفيها التنفيذيين. وقد شغل من قبل مناصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ ووكيل الأمين العام والمنسق التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس مؤسسة Petro-Canada وكبير موظفيها التنفيذيين؛ ورئيس مجلس إدارة مركز بحوث التنمية الدولية. وتلقى تعليما تخصصيا في كندا (ادارة أعمال). وهو حاصل على العديد من الجوائز ودرجات الدكتوراه الفخرية.

مصطفى طلبه (مصر) - أستاذ بكلية العلوم، جامعة القاهرة. ورئيس ECOPAST، مركز البيئة والتراث الثقافي، بواشنطن العاصمة؛ ورئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية. وقد شغل مناصب وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ورئيس الوفد المصري إلى مؤتمر ستكهولم المعني بالبيئة البشرية (١٩٧٢) وتلقى تعليما تخصصيا في مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (علم النبات). وله بحوث عديدة بشأن أمراض النبات، والمواد المضادة للفطريات، وعلم وظائف الأعضاء لدى الكائنات الدقيقة، والبيئة، ومن بينها بحث معنون Sustainable Development: Constraints and Opportunities - (١٩٨٧).

- - - - -